S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1007
24 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس جيبوتي

لدى مخاطبة الجمعية العامة أمس كرست ما يزيد عن نصف بياني لمأساة الصومال اللامنتهية. وقد حاولت إلقاء الضوء بشكل كاف على التفسخ الذي دام عقدا من الزمن في ذلك البلد، واللاشرعية وانعدام الأمن المتفشيين، وبؤس المجتمع المدني وضياع أمله وحرمانه، وسادة الحروب - وما فعلوه وما زالوا يفعلونه، وما العمل حيالهم؛ وتمكين المجتمع المدني، والنقاط المضيئة في الصومال، ومسؤولية المجتمع الدولي التي لا يمكنه التنصل منها. وإنني أحث كلا من أعضاء مجلس الأمن بشدة على تمضية بعض الوقت في التقييم الصادق لهذا الموت البطيء الذي لم يسبق له مثيل لدولة عضو في الأمم المتحدة وإدراك خطورته الجسيمة. وبينما لا يقترح أحد أو يرمي ولو من بعيد الى القيام بعمل مثل الذي تم في كوسوفو أو تيمور الشرقية - أي حشد عمليات لمواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء، ومن غير المقبول بالمرة أن يعيد المجلس التأكيد بطريقة روتينية طوال ما يقرب من عقد على أن "شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق السلم في الصومال". ومن المؤسف أن هذا النداء موجه الى سادة الحروب، حيث أن المجتمع المدني الصومالي ظل طوال هذا الوقت لا حول له ولا قوة بل في الواقع عاجزا عن الحركة، وما زال كذلك حتى اليوم.

وأبعث إليكم الجزء المتعلق بالصومال من بياني (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اسماعيل عمر غيليه

المرفـق

اقتباس أعتزم اليوم أن أتناول باستفاضة مأساة الصومال، ومن ثم ألتمس أن تعطوا آذانا صاغية للثقل الذي أعطيته لهذه المسألة. لقد شهدنا لما يقرب من عقد تفسخ الصومال بلا هوادة، مع ما يعانيه من العنف وإنكار حقوق الإنسان الأساسية والافتقار الى حكومة.

وإزاء خلفية من ملايين الصوماليين الذين يعيشون عقدا من وجود محفوف بالمخاطر، مع ندرة تثير الانزعاج في الغذاء والمأوى، وتفشي اللاشرعية، والجمود السياسي والمستقبل القاتم، من المطلوب بذل جهد شامل لعمل شيء. وذلك لأن التقاعس عن اتخاذ تدابير يكون لها أثر ملموس سيؤدي الى استمرار البؤس واليأس وإمكانية استمرار زعزعة استقرار جيران الصومال. وهذه الحالة، بل في الواقع المأساة، الفريدة تستحق أن تلقى أولوية - أي نفس الاهتمام الجاد الذي يولى لمآس أخرى. وإننا نعتقد بشدة أن وجود نظام دولي أو إقليمي مستقر يعتمد الى حد كبير على وجود نظام محلي مستقر في جميع البلدان الأعضاء في هذه المنظمة.

وهي مأساة لا يرغب المجتمع الدولي في الاعتراف بها لأنه لا توجد على ما يبدو هنا مصالح قوية حيوية مهددة - وبالتالي يترك زعماء الفصائل المتحاربة ليقتتلوا الى أن يبرز منتصر وتستعاد درجة من النظام. ويمكن للإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي أن تجلب السلام الى الصومال أيضا. إن الصومال ينهار - ولم يعد كيانا صالحا للبقاء سياسيا - بسبب ما يعم من لا مبالاة وعدم اتخاذ إجراء قوي متبصر من جانبنا. والواقع أن استمرار الحالة الفوضوية في الصومال يدل على فشل الإدارة العالمية للحكم في إفادة البلدان الفقيرة في العالم النامي. وأن شعب الصومال يدرك ذلك تماما. لقد جلب عقد من العنف والجوع والمرض وعدم اليقين مستوى لا مثيل له من اليأس لا يكاد يوجد في أي مكان آخر من العالم. ويمكننا القول أن جميع الصوماليين يعيشون دون مستوى الفقر. ولا تبدو في معظم مناطق البلد أي دلائل على أن الحرب الأهلية المدمرة ستهدأ. والبلد، بالإضافة الى ذلك، معرض لأن يصبح نقطة جذب للعناصر الإجرامية وتجار المخدرات والإرهابيين ومستودعا للنفايات التكسينية الخطيرة. كما أن الإفراط في صيد الأسماك الذي يقوم به الأجانب في مياه الصومال غير المحمية يسبب قلقا بالغا لنا. ويشير تقرير الأمين العام الشامل الأخير عن الصومال بدقة الى الانحدار الى "بؤرة سوداء" من الفوضوية مع عدم وجود حكومة وطنية أو أي مقومات للدولة. والضحية الرئيسية لهذا الصراع الأحمق هو جيل بأكمله من الأطفال الصوماليين المحرومين من التعليم.

إن تدخل الأمم المتحدة في الصومال عام ١٩٩٢ كانت تحدوه جميع النوايا الحسنة لاستعادة السلام والاستقرار والقانون والنظام. وفي هذا الصدد، عهد إليها مساعدة شعب الصومال على إعادة بناء اقتصاده، وحياته الاجتماعية والسياسية؛ وإعادة بناء هيكله المؤسسي، وتحقيق المصالحة السياسية الوطنية، وإعادة إقامة دولة الصومال على أساس الحكم الديمقراطي. ولكن هذه النوايا المحمودة وصلت للأسف الى طريق مسدود عقب إنهاء عملية الأمم المتحدة في الصومال بسبب عدم توفر التعاون الكافي من جانب الفصائل

الصومالية بشأن المسائل الأمنية، رغم التسليم "بالظروف الاستثنائية، وبخاصة عدم وجود حكومة في الصومال".

ومنذ إنهاء عملية الأمم المتحدة، عقد مؤتمران محفوفان بالأمل في عام ١٩٩٧ - مؤتمر "سوديره" الذي عقد برعاية إثيوبيا ومؤتمر "القاهرة" الذي عقد برعاية مصر. غير أن المؤتمرين لم يحققا سوى إبراز الانقسامات بين سادة الحروب من ناحية؛ وبين البلدان المهتمة من ناحية أخرى. وقد عمل كثير من البلدان والمنظمات بلا هوادة على استعادة قدر من إدارة الحكم في الصومال. ولكن الاهتمام ظل مركزا دائما على سبل الجمع بين سادة الحرب بغية مساعدتهم على التوصل الى اتفاق ينهي حالة الجمود. غير أنه ثبت أن السعي الى تسوية دائمة عن طريق سادة الحروب هو تعلل بالأماني مثلما تبين بما فيه الكفاية ودون لبس طوال هذا الصراع - حيث يسود الشك وثقافة الإفلات من العقاب. ولقد رأينا مؤخرا تشكيل تحالفات سياسية وعسكرية من كل الأنواع وفق اتجاهات الفصائل في محاولة لتهدئة البلد، ولكن تلك المبادرات قوبلت قي كثير من الأحيان على الفور بالتشكيك والنقد من الفصائل الأخرى وحتى من بعض البلدان. ومن الواضح أنه ما من زعيم لأحد الفصائل يمكنه أن يحظى بالتأييد أو القبول على الصعيد الوطني لأن المجتمع المدني الصومالي بات يستهزئ باللعبة السياسية المعتادة التي تخلو من الصدق والرؤية والمضمون.

والآن يتفق الجميع على أن سادة الحروب ليس لديهم ما يدعو الى الثقة من أنهم سيتفقون أبدا على تسوية دائمة، ناهيك عن تنفيذ النتائج المتفق عليها. ولقد تعب الشعب من الخطابة الزائفة والخداع، بعد أن أصبح أكثر فقرا وأصبح مستقبله أكثر كآبة، إن لم يكن مظلما. إن سادة الحروب يمثلون خطرا محتملا حتى فيما يتجاوز الصومال. ومن الضروري مقاومتهم، نظرا لوجود مشكلة حقيقية هي التأثير "المعدي"، الذي قد يجعل من عدم الاستقرار المزمن في أحد بلدان القرن الأفريقي تهديدا قويا لجيرانه، ما لم يتم احتواؤه أو إزالته في غضون فترة معقولة من الزمن. وقد أوجدت حرب السنوات السبع في ليبريا، مع ما تضمنته من اشتراك الجنود الأطفال وارتكاب الفظائع الصارخة ضد المدنيين نمطا مأساويا تكرر في سيراليون. ومن الواضح أن الصومال المغرقة بالفعل بالأسلحة ليست بحاجة الى اشتراك من الخارج عن طريق الأسلحة أو المواجهات بالوكالة، ولكن هذا على وجه التحديد هو ما يحدث الآن داخل الصومال. وهذا في نهاية الأمر يزيد من قلقنا جميعا بشأن مستقبل الصومال.

ومن ثم فإن التحدي الذي نواجهه الآن بشكل جماعي يكمن في إقامة سلطة تملأ الفراغ الذي يستغله سادة الحروب باستمرار. وليس العلاج في عقد مزيد من المؤتمرات التي تسفر عن نفس النتائج مثلما كان الحال على مر الأعوام العشرة الأخيرة. وإذا ما استمرينا في تبني فكرة عقد المزيد مما يسمى "مؤتمرات المصالحة الوطنية" الى ما لا نهاية، في العقد القادم، بحثا عن السلام في الصومال، نكون في الواقع كأننا نقول إن المجتمع المدني الصومالي مقضي عليه بمستقبل غير مؤكد، لأن المجتمع الدولي لا ينوي حمايته من عناصر إجرامية اغتصبت السلطة. ورغم "الشرعية" التي لا مسوغ لها التي منحها المجتمع الدولي لتلك العناصر فإنها لم تتفق أبدا، ولن تتفق، على أي شيء. إن مهادنة سادة الحروب لم تفلح؛ ولن تفلح أبدا. وإن الصوماليين أيضا أهل لحقوق الإنسان؛ ولا يقل حقهم عن غيرهم في الحماية من الأفراد المتهورين

والمتعطشين للسلطة الذين يمارسون القمع، والذين يتنقلون باستمرار وبحرية من عاصمة الى أخرى ليجمعوا الأموال ويحصلوا على السلاح. ورغم أن هؤلاء الأفراد مسؤولون عن خراب البلد، وعن موت عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وعدد لا يحصى من الإصابات وعن الشلل الذي ما زال البلد مصابا به حتى اليوم، لم يتدخل المجتمع الدول في الصومال، "للدفاع عن المبادئ الإنسانية ولمناصرة قيم الحضارة والعدالة"، مثلما قال زعم إحدى الدول الغربية لتبرير عملية كوسوفو. كما أن عملية الأمم المتحدة في الصومال مثقلة بجوانب الغموض في ولايتها ولم يكن هناك أبدا اعتزام لتخليص البلد من سادة الحروب.

ومن ناحية أخرى، تمثل كوسوفو حالة واضحة من العمل المصمم والنشط لتحقيق هدف محدد - وهو إخراج جيش الغزو الصربي، من كوسوفو. وخولت عملية الأمم المتحدة المنشأة من أجل كوسوفو سلطة لم يسبق لها مثيل تبرر ممارستها صلاحيات سيادية في ظل الظروف... فهي تتمتع "بالسلطة على إقليم كوسوفو وشعبه" بما في ذلك جميع "الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، بما فيها الإدارة والقضاء". وهذه الولاية أبعد بكثير من ولايتها في الصومال. ولكن الصومال ليست كوسوفو!

ونحن جميعا متفقون على أن مستوى التفتيش الحالي لا يمكن السماح له بالاستمرار. وقد ثارت أفكار عديدة في الماضي. غير أنه لم تنجح أي فكرة أو تواصل البقاء، طالما أن سادة الحروب يملكون ترف تحديد مصير الصومال؛ وفي الواقع، فإنهم يواصلون ممارسة حق النقض على استعادة السلام والسلطة الوطنية. والسؤال هو كم سنة أخرى يتعين على المجتمع الصومالي أن ينتظرها؟ وحتى يتفق سادة الحروب على ائتلاف لتقاسم السلطة؟ وحتى يبزغ انتصار نهائي؟ وإلى الأبد؟

- استعادت ليبريا وحدتها من خلال جهود دولية قوية. وقبِل سادة الحروب من مختلف مستويات القوة والتأييد الذين خضعوا لضغوط دولية في نهاية المطاف إجراء انتخابات ديمقراطية مستقلة وتخضع للإشراف الدولي، وذلك في أعقاب سنة من الترتيبات الانتقالية برئاسة أحد الأفراد، وهي في الواقع امرأة لا تتبع أيا من سادة الحروب. ووصفت نتيجة الانتخابات بأنها "حرة ونزيهة"، وتمكن الليبريون بذلك من توديع صراع مدمر ويصعب حله. وكانت هذه في الواقع عملية مثالية اضطلعت فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة، بدور رائد.

ومنذ وقوع الأزمة الصومالية منذ عشر سنوات مضت تقريبا، حاولت الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة دون إقليمية هي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك بلدان عديدة، داخل أو خارج المنطقة إنقاذ هذا البلد من التشويه والفوضى والشلل السياسي من خلال جميع أنواع المؤتمرات والاجتماعات والاتصالات مع سادة الحروب وفيما بينهم. وللأسف أبدى سادة الحروب مع ذلك بصفة روتينية عدم رغبتهم في الاهتمام بنداء المجتمع الدولي بوضع خير البلد فوق الرغبة الفردية في السلطة والسيطرة.

وعلينا أن نسأل أنفسنا، مع تجمع زعماء العالم هنا، ماذا نصنع بالنسبة للصومال؟ فقد حان الوقت، في رأينا، لكي يضطلع المجتمع الدولي بالقيادة في إنهاء الصمت الطويل المفروض على هذا الصراع المنسي، عن طريق تأييد اتخاذ تدابير شجاعة وحاسمة ضد سادة الحروب.

ولذلك، وبعد تفكير عميق وأخذ جميع العوامل ذات الصلة في الحسبان، فقد اضطررت أن أطرح عليكم اليوم مجموعة من المقترحات والتدابير، على مراحل، تصور غضبنا وخيبة أملنا وتبرمنا إزاء الحالة الراهنة التي يعمل سادة الحروب على استمرارها.

المرحلة الأولى

كما أفضتُ، وبألم كبير، في وصف الفشل المخزي لسادة الحروب في إنجاز أي شيء خلال هذه الحرب الأهلية الطويلة والعسيرة المعالجة، فإنني أربأ بنفسي عن تأييد أي مؤتمر آخر يعقد فقط لسادة الحروب الذين فقدوا ثقة شعبهم. وقد حان الوقت لكي يتحمل المجتمع المدني الصومالي، بما فيه من مثقفين وفنانين وأمهات المسؤولية.

وقد نضج الشعب الصومالي سياسيا خلال هذه السنوات من المعاناة ويعرف ما ينقصه: الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والحكم الديمقراطي، والحرية والسلام.

واستجابة لأمنيات الشعب الصومالي، فإن جيبوتي تنتقل إلى مرحلة اتخاذ التدابير التي ترمي إلى تعزيز وتقوية ثقة الصوماليين في أنفسهم، وكل منهم في الآخر، وفي مصيرهم المشترك، بإيجاد توافق وتفاهم حقيقي فيما بين العناصر الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية؛ ولتنفيذ استعادة الحياة الطبيعية السياسية والاقتصادية والإدارية بتصميم وهدوء وعدالة، والترويج لثقافة الحوار بين صفوف الشعب الصومالي بغية تهيئة بيئة ملائمة لظهور جيل جديد من صانعي القرارات.

وتتوق جيبوتي لأن يحتل المجتمع مكانه الصحيح، وإلى أن يتمكن من الحديث عن المسائل التي تؤثر عليه مباشرة - الحرية والعدالة والحق والمسؤولية والشفافية.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر للمصالحة الحقيقية، فإنه يتعين على ممثلي المجتمع المدني علاوة على زعماء الفصائل المتحاربة أن يتوصلوا معا إلى اتفاق بعبارات حاسمة بشأن الطريق المؤدي إلى السلام والتآلف الوطني.

صومال تتولى قيادته أفضل العناصر من جميع الأجيال، لا سيما تلك التي توحِي بالثقة لتأييدها لمفهوم القانون والعدالة والسلام لمصلحة الجميع؛ وتلك التي لا تريد استغلال محنة شعبها لاكتساب السلطة بأي ثمن.

ونرحب بهؤلاء الرجال والنساء الذين احتفظوا بقيمهم والذين تصرفوا بثبات على نحو يتسم بالمسؤولية، وبسلطة فكرية وروحية، والذين كانوا مستعدين وأحرارا وراغبين في قبول حلول نهائية لهذه المأساة التي لا تصدق، بما يتفق مع تراثهم الثقافي.

ونحن مصممون على رؤية بزوغ التعهدات التالية من مؤتمر المصالحة لجميع الصوماليين:

١ - الاعتراف والقبول الكامل للمبدأ الذي يقضي بأن الشعب الصومالي حر في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار زعمائه الإقليميين والوطنيين؛ وفقا لإطار زمني متفق عليه.

٢ - يتعين أن يتفق سادة الحروب على ما يلي:

(أ) تحويل فصائلهم إلى أحزاب سياسية تتنافس في الانتخابات، إذا ما اختاروا ذلك؛

(ب) الالتزام بنزع السلاح الكامل والقابل للتحقق منه؛

(ج) الخضوع لسيادة القانون؛

(د) احترام إنشاء قوة شرطة صومالية، التي ستشمل أيضا قوات مختلف الميليشيات.

٣ - يتعين على المجتمع الصومالي أن يوافق على طلب المجتمع الدولي بالمساعدة في استعادة الحياة الطبيعية، والقانون والنظام، ووضع إطار للحكم.

ومع افتراض تأييد أو قبول سادة الحروب بالكامل للمقترحات أو التدابير الواردة في المرحلة الأولى، فإن منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وبلدان المنطقة في حاجة إلى العمل معا لمساعدة الصومال في مرحلة انتقاله إلى الحكم الديمقراطي. ومثلما حدث في غينيا - بيساو فإنه من المطلوب من الأمم المتحدة أن تنشئ مكتبا لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في الصومال للشروع في إقامة مشاريع لدعم العملية، بما في ذلك تنسيق ومراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية.

المرحلة الثانية

إذا ما رفض سادة الحروب مع ذلك هذه المقترحات والتدابير الأمينة والمعقولة، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يظهر بقوة أنه لا يمكنه قبول استمرار اضطهاد المجتمع المدني الصومالي إلى ما لا نهاية

دون مواجهة. وبناء على ذلك يتعين اتهام سادة الحروب بارتكاب جرائم ضد الإنسانية؛ ويتعين مساءلتهم عن أعمالهم:

- عن إساءة استخدام السلطة، بما في ذلك المعاونة والتحريض على الاضطهاد الوحشي للمدنيين؛ والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان؛ والتسبب في انهيار الدولة ودمار البلد؛

- قام سادة الحروب، عن طريق العنف اللانهائي والسلوك الذي لا يمكن التنبؤ به، بسلب شباب أو أطفال الصومال؛ وسلب أمل ومستقبل الأمة؛ وحكموا على الشعب الصومالي بالحياة المحفوفة بالمخاطر.

ويتعين فرض جزاءات صارمة وانتقائية على سادة الحروب الذين لا يوافقون على مطالب المجتمع الدولي لاستعادة السلام ووضع إطار للحكم - في الصومال:

- يتعين حصرهم في مناطقهم المنعزلة والمحطمة؛

- منعهم من السفر بحرية إلى الخارج تبعا لدوافعهم الشريرة؛

- حظر تقديم الدعم الأجنبي، وأي نوع من المساعدة، بما في ذلك الأموال والمواد؛

- تجميد جميع أصولهم في أي شكل كانت وفي أي مكان.

المرحلة الثالثة

إذا ما فشلت التدابير الواردة بإيجاز في المرحلتين السابقتين في تحقيق الأهداف بسبب العوائق الجلية التي يضعها سادة الحروب، فإننا سنواجه بخيارين صعبين:

- مواصلة اللامبالاة وعدم فعل أي شيء إزاء حصار الصومال الذي استمر لمدة عقد واحد؛

- ستجد المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الصومال - أساسا منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، بدعم من الأمم المتحدة والبلدان الأخرى، أنه يتعين عليها معالجة الحالة باللجوء إلى "جميع السبل اللازمة"، في ضوء مبدأ عدم السماح لأي دولة أو لأي زعيم من زعماء الفصائل المتحاربة الإجرامية بالنسبة لتلك المسألة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى ما لا نهاية والاحتفاظ ببلد كرهينة إلى الأبد.

وهذه هي السيناريوهات الهامة التي نحتاج إلى الحديث عنها لأن هناك من يرغب في نسيان الصومال، فلن يجري ذلك ببساطة! ويتعين علينا عمل شيء بالنسبة له، ويتعين أن نفعل ذلك إن عاجلا أم آجلا.

وختاما، أود أن أعيد تأكيد أنه ينبغي وضع حد لرضائنا عن سادة الحروب؛ وأنه ينبغي أن تكون أي عملية في المستقبل مرتبطة بصورة وثيقة بالمجتمع المدني الصومالي. ومن المهم أيضا أن نذكر أن جميع أجزاء البلد ليست متماثلة؛ كما أن جميعها ليست في حالة فوضى. فللصومال أوجه عديدة؛ وفي الواقع، فإنه يتطور إلى بلد ينطوي على تناقضات حادة - بين الوسط المضطرب والمناطق الجنوبية، والشمال المستقر نسبيا والمتسم بهدوء أكبر - وهما منطقتا صوماليلاند وبنتلاند اللتان أعلنتا عن قيامهما. وكانت هاتان المنطقتان حسنتا الحظ لأنهما لم تشهدا الصراع الذي اجتاح المناطق الأخرى من البلد خلال التسعينات. وبذلتا جهودا نشيطة لتعزيز الأمن ولتنفيذ برامج محدودة لإعادة البناء الاقتصادي بالاعتماد على النفس إلى حد كبير، نظرا لأن المجتمع الدولي حذر بالنسبة لتقديم أي مساعدة ذات مغزى على أسس سياسية وأمنية. وتتمثل الحقيقة في أنه، في إطار الصومال، تعمل المدن أو المناطق أو المجتمعات المحلية على تنظيم نفسها لكي تقرر ما تراه بشأن مستقبلها. وقد تدعَّم هذا التحرك نحو اللامركزية والإدارة الذاتية من جانب أجزاء ومجتمعات محلية عديدة في البلد أساسا بالحاجة إلى البقاء. ويحتاج المجتمع الدولي لذلك إلى دعم هذه المناطق أو المجتمعات المحلية اقتصاديا والتي حققت سلاما وأمنا وتنمية نسبية. ويتعين علينا مجازاة أولئك الذين بذلوا جهودا جدية لاستعادة الأمن والسلام؛ ولحماية حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الأساسية لشعبهم، بما في ذلك الإطار المؤسسي وإزالة الألغام.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن شكرنا لوكالات الأمم المتحدة وشركائها الذين قاموا بتغذية الشعب الصومالي ورعايته بالرغم من المخاطر الأمنية التي تعرض لها موظفوها. غير أنه يبدو أن هذه الجهود التي تستحق الثناء تشير إلى بعض الإجهاد، وحتى الإحباط، بسبب الدعم غير الكافي من جانب المانحين، كما انعكس في الاستجابة الضعيفة لنداء الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم إلى الشعب الصومالي في هذه الأوقات المتسمة بصعوبة فائقة، لا سيما في ضوء الجفاف الذي طال أمده، والذي زاد من خطورته الحرب الأهلية التي استمرت لفترة طويلة. **نهاية الاقتباس**

- - - - -